دولـــة الكـــويت
وزارة التخطيط

دولـــة الـــكـــويـــت

الغايات الإنمائية للألفية: تقرير متابعة 2005

UNDP
الكويت

دولة الكويت

الغايات الإنمائية للألفية: تقرير متابعة 2005

تقديم

بين أيديكم التقرير الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية في دولة الكويت حيث صدر التقرير الأول بعنوان دولة الكويت: الغايات الإنمائية للألفية: الإنجازات والتحديات: 2003". باستخدام المنهجية الموصى بها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وباستغلال ما توفر من معلومات حديثة من المصادر الوطنية والدولية، يمثل هذا تقرير متابعة وتحديثاً للنتائج التي تم التوصل إليها في التقرير الأول.

ولعله ليس بمستغرب أن يؤيد هذا التقرير النتائج التي تم التوصل إليها فيما سبق وهي من الناحية الإجمالية توضح أن دولة الكويت تجد نفسها في وضع سيمكنها من تحقيق معظم الغايات الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد لذلك. وفي حقيقة الأمر فقد تم تحقيق بعض من هذه الغايات قبل سنوات من حلول عام 2015. وتشتمل الغايات التي تم تحقيقها في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، والهدف الفرعي للمساواة بين الجنسين في مختلف مراحل التعليم، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال والرضع، والارتقاء بمستوى صحة الأم، ومحاربة فيروس نقص المناعة والملاريا والأمراض المعدية.

وفيما يتعلق بالغاية الثامنة الرامية إلى تأسيس شراكة عالمية من أجل التنمية تعتز دولة الكويت بملاحظة أنها، منذ استقلالها في مطلع ستينات القرن الماضي، قد كانت نشطة في مجال تقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية من خلال مؤسستها المتخصصة في هذا المجال ألا وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. هذا وقد بلغت التزامات القروض التي قدمها الصندوق الكويتي، حتى الأول من أغسطس 2005، حوالي 11.8 بليون دولار أمريكي لصالح 101 دولة من مختلف القارات منها 16 دولة عربية كان نصيبها أكثر من 52% منها و 85 دولة غير عربية.

على الرغم من كل هذه النجاحات، تواجه دولة الكويت عدداً من التحديات المتعلقة بتحقيق عدد من الأهداف الفرعية تحت عدد من الغايات الإنمائية. ومن أهم هذه التحديات الهدف الفرعي المتعلق بالتمكين السياسي للمرأة تحت الغاية الثالثة. وعلى الرغم من الإدراك العام أن مثل هذا الهدف ينطوي على نضال سياسي تحت مختلف الظروف الاجتماعية، يسرني الإشارة إلى أن يوم 16 مايو 2005 يمثل علامة مميزة للنضال السياسي للمرأة الكويتية. ففي هذا اليوم أجاز البرلمان الكويتي الحقوق السياسية للمرأة ووصلت المرأة الكويتية لمراكز صنع القرار في الوزارة و المجلس البلدي، و تستعد لخوض الانتخابات البرلمانية. وعلى أساس هذا الإنجاز هناك إمكانية لمؤشر "عدد المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية" أن يؤسس اتجاهاً زمنياً متصاعداً خلال العشر سنوات المتبقية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. إلا أنه ينبغي لنا توخي الحذر فيما يتعلق بمثل هذه الاتجاهات الزمنية للمؤشر حيث أن التقدم من هذا المجال عادة ما يكون رهن تفاعلية العملية السياسية.

وبعد، يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه دولة الكويت في الغاية السابعة الرامية إلى "كفالة الاستدامة البيئية"، خصوصاً فيما يتعلق بمؤشرات الطاقة المستخدمة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ورأينا في هذا الصدد أن هذه المؤشرات تعد متحيزة في حالة دولة الكويت بمعنى أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الاقتصاد الكويتي المنتج للنفط. ومهما يكن من ارتفاع مستويات هذه المؤشرات في حالة دولة الكويت إلا أ ن مساهمة دولة الكويت في عملية "الانحباس الحراري" لا يتوقع أن تكون ذات أثر يعتد به. ومهما يكن من أمر فإن دولة الكويت ملتزمة بمراعاة كل التوصيات التي تهدف إلى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية لخدمة البشرية جمعاء.

وبعد، أود أن أختم بالإشادة بهذا التقرير كمساهمة رئيسية دعماً لمشاركة دولة الكويت في قمة الأمم لمتحدة التي ستنعقد حول إعلان الألفية في سبتمبر 2005. والتحليل والمعلومات الواردة في التقرير لا بد لها من أن تساعد في رفع وعي مختلف المهتمين في بلدنا فيما يتعلق بالإنجازات التي حققناها فيما يتعلق بالتآلف العالمي للقضاء على الفقر كما عبرت عنه الأهداف الإنمائية للألفية.

د. معصومة المبارك

وزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية

تمهيد

تكتسب الغايات الإنمائية للألفية أهمية مزدوجة لدولة الكويت. فهي من ناحية توفر إطاراً لمتابعة التقدم المحرز ورصد الإنجازات والتعرف على التحديات في مجال التنمية باعتبار أن دولة الكويت تُصنّف على أنها دولة نامية. ومن ناحية أخرى، تكتسب الغايات الإنمائية للألفية أهمية في ما تلعبه دولة الكويت كدولة مساهمة في التنمية الدولية من خلال دورها كدولة مانحة للعون الإنمائي للدول النامية ودورها كدولة مستثمرة في عدد كبير من دول العالم.

وكما يوضح تقرير المتابعة هذا فقد تمكنت دولة الكويت كدولة نامية من تحقيق إنجازات باهرة منذ استقلالها في مختلف المجالات التي تشملها الغايات الإنمائية للألفية تراوحت من القضاء على الفقر المدقع إلى الارتقاء بمستويات الصحة والتعليم. ويمثل حصول المرأة على حقوقها السياسية أحدث الإنجازات الجديرة بالاحتفاء. وتفعيل هذه الحقوق من خلال مشاركة المرأة في البرلمان هو سعي لا بد من التعامل معه بُغية تحقيق الهدف الفرعي للغايات الإنمائية للألفية في هذا المجال.

وينعكس الإنجاز متعدد الجوانب، واستمراره منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، في سجل تحقيق دولة الكويت الغايات الإنمائية للألفية. فمعظم الأهداف الفرعية قد تم تحقيقها أو في سبيلها للتحقيق. وعلى الرغم من ذلك تبقى هناك بعض التحديات.

ففي مجال البيئة، على سبيل المثال، يمكن اعتبار أن دولة الكويت قد كانت ضحية لنجاحاتها حيث ترتب على النمو السريع أعباء بيئية جعلت من التقدم في هذا المجال أقل منه في المجالات الأخرى.

ويمكن لالتزام دولة الكويت بالإصلاح والتقدم المضطرد الاعتماد على الغايات الإنمائية للألفية في استنباط أهداف تنموية ملائمة لأولوياتها وتطلعاتها. ففي الحالات التي تكون فيها الأهداف الفرعية غير ذات صلة، أو في تلك الحالات التي تم فيها تحقيق الأهداف الفرعية، فهناك مجال على المستوى الوطني لتحديد أهداف فرعية بديلة. فعلى سبيل المثال وتحت الغاية السابقة المتعلقة بالبيئة فإن الهدف الفرعي الخاص بالغطاء الغابي ليس ذي موضوع بالنسبة للكويت. وعليه يمكن صياغة هدف فرعي بديل يتعلق بالأمن المائي ليعكس أولويات وطنية لها صلة بالبيئة.

وبعد، تنشأ الأهمية المزدوجة للغايات الإنمائية للألفية في حالة دولة الكويت من اعتبار وضعها المتفرد كدولة نامية ودولة مساهمة في التنمية الدولية، بمعنى دولة مانحة لها سجل متميز. ولا ينبغي لنا، ونحن نحتفل بالذكرى الخامسة لالتزام المجتمع الدولي بالغايات الإنمائية للألفية، أن نغفل أن دعم دولة الكويت للتنمية الدولية قد بلغ مستويات مشرقة. ففي أعقاب الطفرتين النفطية الأولى والثانية بلغ العون الإنمائي الرسمي كنسبة من الدخل القومي الإجمالي لدولة الكويت مستويات مرتفعة تعادل أضعاف الهدف الدولي الذي حدّدته الأمم المتحدة ألا وهو 0.7% من الدخل القومي الإجمالي. وفي هذا الصدد يمكن للغايات الإنمائية الثمانية أن تكون ذات صلة بسياسات دولة الكويت كدولة مانحة. والغاية الثامنة المتعلقة بالشراكة العالمية من أجل التنمية تتضمن أهمية خاصة لدولة الكويت ليس فقط كدولة مانحة وإنما أيضاً كشريك في التجارة العالمية وكمستثمر في دول نامية أخرى.

وختاماً، يُسعدني أن تقرير المتابعة هذا، وهو التقرير الثاني في سلسلة التقارير الوطنية، قد جاء كنتيجة لتعاون بين وزارة التخطيط بدولة الكويت والأمم المتحدة ممثلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتظل الغايات الإنمائية للألفية توفر بنوداً مرجعية لمثل هذه الشراكة التي تتأسس على الأولويات التنموية لدولة الكويت.

معـز دريـد
المنسق المقيم للأمم المتحدة
والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أولاً: مقدمة وخلفية:

1. كما هو معروف فقد تبنت الغايات الإنمائية للألفية 189 دولةً في قمة الألفية التي عقدت بمدينة نيويورك في سبتمبر عام 2000. وحسب رأي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، فإن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وتبني الغايات الإنمائية للألفية " كان حدثاً مفصلياً في تاريخ الأمم المتحدة. ومثّل هذا التبني عهداً غير مسبوق من قادة العالم لمواجهة قضايا السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في حزمة متكاملة". وتمثل الغايات الإنمائية للألفية "برنامج وافقت عليه كل دول العالم وكل مؤسسات التنمية الدولية، في شكل مجموعة من الأهداف، بسيطة الصياغة وعميقة المحتوى، التي تجد الفهم والدعم من أفراد المجتمع العاديين، رجالاً ونساءً"[1].

2. لاحظ الأمين العام في تقريره أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو عام 2002 أن الغايات الإنمائية للألفية تعبر "عن عزم القادة السياسيين في العالم على تخليص بني الإنسان، رجالاً ونساءً وأطفالاً، من ظروف الفقر المدقع المهينة وغير الإنسانية، وجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان، وتخليص البشرية قاطبة من الفاقة"[2].

3. حددت الأمم المتحدة ثمان غايات للألفية هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع ؛ وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي ؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ؛ وتخفيض معدل وفيات الأطفال ؛ والارتقاء بمستوى صحة الأم ؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض ؛ وكفالة الاستدامة البيئية ؛ وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

4. تلتزم دولة الكويت، على الرغم من مكانتها كأحد البلدان الغنية، بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وبحسب أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي فقد بلغ متوسط دخل الفرد في دولة الكويت لعام 2003 حوالي 16394 دولار أمريكي وهو مستوى من الدخل يساوي المستويات المحققة في عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3]. بالإضافة إلى ذلك، تصنف دولة الكويت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بمؤشر للتنمية البشرية لعام 2002 بلغت قيمته 0.838 أهلها لتحتل المرتبة الرابعة والأربعين من ضمن 52 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة والمرتبة الثانية من بين أربعة دول عربية ذات تنمية بشرية عالية [4].

---

1 المقتطفات ترجمة لما جاء في تقديم الأمين العام للأمم المتحدة "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2005" الأمم المتحدة، نيويورك (باللغة الإنجليزية).

2 الأمم المتحدة، (2002)، "تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية: تقرير الأمين العام"، وثيقة رقم A/57/270، ص 10، www.un.org.

3 أنظر صندوق النقد الدولي، (2005)، الكويت: قضايا مختارة وملحق إحصائي ؛ تقرير قطري رقم 05/234، www.imf.org (باللغة الإنجليزية).

4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، (2004)، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، www.undp.org. احتلت البحرين المرتبة رقم 40 وقطر المرتبة 47 والإمارات المرتبة 49.

5. وبالرغم من ارتفاع مستوى رفاهيتها إلا أن دولة الكويت تصنف أيضاً كدولة نامية. وعلى هذا الأساس يتوقع منها أن ترفع تقريرا بالتقدم الذي أحرزته في اتجاه تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وفي عام 2003، وبالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أصدرت وزارة التخطيط تقرير دولة الكويت الأول في هذا المجال بعنوان "الكويت: الغايات الإنمائية للألفية: الإنجازات والتحديات 2003" (والذي سيشار إليه فيما بعد: وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) [5].

6. اتبع تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) المنهجية المتبعة والمعروفة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات والتي تتضمن مقارنة معدلات التغير المطلوبة في مختلف المؤشرات مع الأداء الفعلي منذ عام 1990. ولوحظ في هذا الصدد أنه يمكن تطبيق هذه المنهجية من خلال الحسابات المباشرة لمعدلات التغير أو عن طريق تقدير دوال اتجاه زمني [6].

7. في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الطريقة المباشرة لحساب معدلات التغير المطلوبة ومعدلات الأداء الفعلي. وحسب هذه الطريقة تتمثل المعلومات المطلوبة لحساب معدلات التغير السنوية في توفر مشاهدة ارتكازية ومشاهدة ختامية لكل مؤشر من المؤشرات حيث يتم حساب معدل التغير السنوي كمتوسط بسيط للفرق بين المشاهدتين منسوباً إلى طول الفترة الزمنية التي تفصلهما. ونظراً إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي المنظمة المسئولة عن متابعة التقدم المحرز تجاه تحقيق الغايات الإنمائية للألفية فسيقوم هذا التقرير باتباع المنهجية المعتمدة[7]. وحسب توفر المعلومات فقد تم اعتماد عام 1993 كسنة ارتكازية وعام 2004، أو أقرب سنة لها، كعام ختامي حسب حالة توفر المعلومات الدقيقة.

8. ويمثل تقرير المتابعة الأول هذا تحديثاً للنتائج التي توصل إليها تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) ويشتمل المتبقي من التقرير على قسمين هما: القسم الثاني والثالث. يقدم القسم الثاني، باستخدام منهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، نتائج التحليل فيما يتعلق بالتقدم المحرز في اتجاه تحقيق الغايات الإنمائية للألفية في دولة الكويت، حيث سيتم استعراض هذه النتائج لكل غاية على حدة وحيث سيتم إدراج المعلومات والنتائج في شكل جداول لكل غاية ولكل المؤشرات تحت كل غاية متى ما كان ذلك ممكناً. هذا وقد تم تجميع المعلومات المتوفرة، ومصادرها، في الجدول الملحق رقم (A-1). ويتناول القسم الثالث التحديات التي تواجه دولة الكويت.

---

5 أسند إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائية القيام بمهمة تنسيق الجهود الرامية لمتابعة التقدم المحرز تجاه تحقيق الغايات وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وشركائها والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويهدف التعاون بين هذه المؤسسات إلى تحقيق فهم مشترك وتقييم موحد للإنجاز المتحقق على المستويات الدولية والقطرية.

6 لتفاصيل المنهجية التي استخدمت انظر وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003)، ص 4، هامش 7.

7 حسب "تقرير التنمية البشرية للعام 2003، أهداف التنمية للألفية" (صفحات 348-349) ويعد الرمز بالحرف x لأي من مؤشرات التنمية يوصى بحساب المعدل السنوي الفعلي للتغير، ويمكننا الرمز له بالدالة G(x)، بالطريقة التالية: حيث to=1990 أو السنة القريبة منها التي تتوفر لها المعلومات؛ و t1 هي السنة الختامية : xto و xt1 هي قيمة المؤشر في السنة الارتكازية والختامية على التوالي. ويلاحظ أنه يجب تعديل هذا القانون لكل المؤشرات التي تمثل نسبة مائة في المائة النسبة المثلى (كمؤشرات التعليم والمساواة بين الجنسين في التعليم والحصول على المياه والصرف الصحي). لمثل هذه المؤشرات يوصى باستخدام طريقة "الاقلال من الفجوة" لقياس التقدم نحو تحقيق الهدف. ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالي:
هذا ويعتمد معدل التغير المطلوب لتحقيق مختلف الغايات بحلول عام 2015، ونرمز له بالدالة G(x)، على مختلف القيم الكمية المحددة تحت كل غاية، ويرمز لها بالحرف ax [على سبيل المثال لهدف الفقر (-0.5)، ولهدف وفيات الأطفال -0.67 ، وعليه حيث tMDG هي سنة 2015.

ثانياً: التقدم الذي تم إحرازه والإنجازات:

الغاية (1): القضاء على الفقر المدقع والجوع:

9. تحت هذه الغاية تم تحديد هدفين هما (أ) الإقلال إلى النصف من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (بأقل من 1.08 دولار للفرد في اليوم) بحلول عام 2015 [8]؛ و(ب) الإقلال إلى النصف من نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بحلول عام 2015. هذا وقد اختيرت ثلاثة مؤشرات لتعكس التقدم الذي يتم إحرازه في تحقيق هذا الهدف الفرعي هي: مؤشر تعداد الرؤوس ومؤشر فجوة الفقر ونصيب أفقر 20 في المائة من السكان في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (بمعنى نصيب أفقر خميس من السكان)[9]. وبالمثل، تم اختيار مؤشرين لمتابعة التقدم المحرز بالنسبة لهدف مكافحة الجوع: شيوع عدد الأطفال، دون سن الخامسة، ناقصي الوزن؛ ونسبة السكان الذين يعيشون تحت الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية.

10. لتقصي مضامين هدف الإقلال من الفقر المدقع في حالة دولة الكويت، استخدم تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) أحدث المعلومات المتوفرة في مسح الدخل والإنفاق العائلي لعام 1999-2000، حيث أوضحت النتائج أن متوسط إنفاق أفقر الكويتيين قد بلغ حوالي 108.4 دينار كويتي في الشهر بما يعادل 353.4 دولار أمريكي أو حوالي 11.8 دولار أمريكي للفرد في اليوم. ويعني ذلك أن متوسط إنفاق الفقير الكويتي يفوق خط الفقر الدولي (1.08 دولار للفرد في اليوم) بحوالي عشرة أضعاف. على أساس هذه النتائج خلص التقرير إلى أن دولة الكويت قد حققت هدف القضاء على الفقر المدقع بين مواطنيها".

11. يتعلق المؤشر الثالث لمتابعة التقدم نحو الإقلال من الفقر بمفهوم الحرمان النسبي كما يعكسه نصيب أفقر 20 في المائة من السكان في الاستهلاك. ونسبة لعدم توفر معلومات في شكل سلسلة زمنية طويلة حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي فقد اتبع تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) المنهجية المعتمدة من برنامج الأمم المتحدة التي تقضي بمقارنة المؤشر لنقطتين زمنيتين.

12. وفي حالة دولة الكويت فقد تم اعتماد المعلومات التي وفرها مسح الدخل والإنفاق العائلي لعام 1986-1987 كمرجعية ممثلة لحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي للسنة الارتكازية. وللحصول على نصيب أفقر خميس من السكان تم تقدير منحنيات لورنز للأعوام 1986-1987 و 1999-2000. وتوضح النتائج أن نصيب أفقر خميس للسكان الكويتيين قد كان حوالي 8 في المائة في السنة الارتكازية وحوالي 8.5 في المائة في عام 2000 [10]. وبهذا يمكن الاستنتاج أنه خلال التسعينات ارتفع نصيب أفقر خميس من السكان الكويتيين عاكساً بذلك تحسناً في عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي.

---

8 كما هو معروف يعبر عن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمؤشر تعداد الرؤوس عند مستوى الدخل المحدد، 1.08 دولار للفرد في اليوم، والذي يعرف بخط الفقر.

9 بخط فقر، z، يعرف مؤشر عدد الرؤوس، H، على أنه عدد الذين يعيشون بإنفاق إستهلاكي يساوي أو يقل عن خط الفقر، q، من إجمالي عدد السكان n. ومن ثم يعرف مؤشر عدد الرؤوس كما يلي: $H = q/n$. ويعرف مؤشر فجوة الفقر، على أنه إجمالي الفجوات النسبية بين إنفاق الفقراء وخط الفقر بعد نسبتها لإجمالي السكان. هذا ويمكن كتابة مؤشر فجوة الفقر على النحو التالي: $I = \sum (z - y_i)/z$ حيث y هي متوسط دخل، أو إنفاق الفقراء.

10 للتفاصيل الفنية فيما يتعلق بتقدير منحنى لورنز، وللنتائج، يمكن الرجوع إلى تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) (ص 6، هوامش 9 و 10).

الغاية (2): تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي:

13. تم تحديد هدف واحد تحت هذه الغاية يتطلب تمكين الأطفال من الجنسين في كل مكان، من إكمال مقرر كامل من التعليم الابتدائي. وتم اختيار ثلاثة مؤشرات لقياس التقدم نحو تحقيق هذا الهدف هي: النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي، ونسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة. ويورد الجدول رقم (1) المعلومات المطلوبة والنتائج المتعلقة بتحقيق الهدف. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، وحسب المنهجية المتبعة، أن معدل التغير السنوي المطلوب للمؤشرين الأولين هو الزيادة بمعدل 4.8 في المائة. هذا وقد تم حساب المعدلات الفعلية للتقدم نحو تحقيق الهدف على أساس طريقة "الإقلال من الفجوة" وذلك على أساس أن القيمة المرغوب تحقيقها لكل واحد من المؤشرات تبلغ 100 في المائة [11].

جدول رقم (1): مؤشرات هدف التعليم الابتدائي في الكويت

التفاصيل	صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي	نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول ويصلون الصف الخامس	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15-24 سنة قيمة
المؤشر 2003	(1994)87.4	(1994)94.8	98.4
قيمة المؤشر 2004	89.1	97.5	99.9
معدل التغير السنوي المطلوب (%)	4.8	4.8	4.6
معدل التغير السنوي الفعلي (%)	1.4	4.7	9.4
حالة الإنجاز	يمثل تحدياً	يمكن تحقيقه	تم تحقيقه

14. وكما يوضح الجدول فقد كانت النسبة الصافية للتسجيل في التعليم الابتدائي 87.4% في عام 1994 ثم ارتفعت إلى 89.1% عام 2004، بحيث بلغ المعدل الفعلي للتقدم نحو تحقيق الهدف، بمعنى "الإقلال من الفجوة"، 1.4 في المائة في السنة فقط مقارنة بمعدل سنوي مطلوب يبلغ 4.8 في المائة. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي يمثل تحدياً.

15. بلغت نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول ويصلون الصف الخامس 98.4% عام1994، ارتفعت بعدها لتصل إلى 97.4% عام 2004، بحيث بلغ المعدل الفعلي للتقدم نحو تحقيق الهدف، بمعنى "الإقلال من الفجوة"، 4.7 في المائة سنوياً مقارنة بمعدل سنوي مطلوب يبلغ 4.8 في المائة. وعلى هذا الأساس يمكن تحقيق هذا الهدف في ضوء التقدم الذي أحرز منذ بداية تسعينات القرن الماضي وذلك ببذل جهود إضافية.

---

11 لمعدل النمو المطلوب استخدم مدى زمني 21 سنة للمؤشرين الأولين و 23 سنة للمؤشر الثالث.

16. بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15-24 سنة من السكان 98.4% عام 1993، ارتفع بعدها ليصل إلى 99.9% عام 2004، بحيث بلغ المعدل الفعلي للتقدم نحو تحقيق الهدف، بمعنى "الإقلال من الفجوة" 9.4 في المائة سنوياً مقارنة بمعدل سنوي مطلوب يبلغ 4.6 في المائة. وبالنظر إلى سجل الأداء يتضح أن هذا الهدف قد تم تحقيقه قبل الموعد المضروب لتحقيق الأهداف الإنمائية بحوالي عشرة أعوام.

الغاية (3): تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

17. يتطلب هذا الهدف إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015. وتم اختيار أربعة مؤشرات لتحقيق الهدف هي نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي ؛ ونسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة للشريحة العمرية 15-24 سنة ؛ وحصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي ؛ ونسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمان أو مجلس الأمة.

18. فيما يتعلق بمؤشرات مساواة النوع في التعليم تجدر الإشارة إلى أنه، وحسب المنهجية المعتمدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان من الممكن حساب المعدل الفعلي للتقدم بطريقة "الإقلال من الفجوة" وذلك باعتبار أن القيمة المرغوبة لكل مؤشر هي 100%، مع ملاحظة تحقيق مؤشري التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وليس 2015. وكما يوضح الجدول رقم (2)، ونظراً إلى أن الهدف قد تم تحقيقه لجميع مستويات التعليم بحلول عام 2004، فقد أصبحت حسابات معدل التقدم الفعلي بلا قيمة مضافة. يبقى بعد ذلك مؤشر المعرفة النسبية للشريحة العمرية 15-24 سنة والذي ستطبق عليه طريقة "الإقلال من الفجوة".

جدول رقم (2): مؤشرات التعليم والمعرفة للمساواة بين الجنسين في الكويت

التفاصيل	نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي	نسبة البنات إلى البنين في لتعليم الثانوي	نسبة البنات إلى البنين في التعليم الجامعي	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15-24 سنة قيمة
قيمة المؤشر 1993	99.7	109.9	216.1	97.6
قيمة المؤشر 2004	102.5	124.1	145.5	99.2
معدل التغير السنوي المطلوب (%)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	4.6
معدل التغير السنوي الفعلي (%)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	6.1
حالة الإنجاز	تم تحقيقه	تم تحقيقه	تم تحقيقه	تم تحقيقه

19. تؤكد المعلومات التفصيلية حول نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الثلاث للسنوات 1993 و 2004 أن دولة الكويت قد تمكنت من تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم حسبما تطلبت الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لهذا الإنجاز فليس من المستغرب أن يتحقق الهدف المتعلق بنسبة الإناث للذكور الذين يلمون بالقراءة والكتابة للشريحة العمرية 15-24 سنة بحلول عام 2005. وارتفعت هذه النسبة من 97.6% عام 1993 إلى 99.2% عام 2004 مسجلة بذلك معدلاً للتقدم السنوي بلغ 6.1 في المائة وهو معدل يفوق المعدل المطلوب، 4.6 في المائة في السنة. وبالحكم على المساواة بين الجنسين من خلال نسب التعليم والمعرفة يتضح أن دولة الكويت قد تمكنت من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بحلول عام 2004 كما هو مطلوب.

20. تمثل حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع الزراعي مؤشراً للتمكين الاقتصادي للمرأة. هذا وقد بلغت هذه الحصة 31% عام 1993 وازدادت بطريقة منتظمة لتصل إلى 39.3% عام 2004. وعلى افتراض أن الحصة المستهدفة هي 0.5، وبتطبيق طريقة "الإقلال من الفجوة"، بلغ معدل التقدم الفعلي 3.97 في المائة سنوياً مساوياً بالتقريب لمعدل التقدم السنوي المطلوب الذي يبلغ 4 في المائة. وعليه فإذا تم ترجمة المساواة بين الجنسين في إطار التمكين الاقتصادي للمرأة على أنه يتطلب أن تبلغ حصة النساء من الوظائف في القطاع غير الزراعي 50%، يصبح من الممكن القول بإمكانية تحقيق هذا الهدف إذا استمرت وتيرة التعامل مع هذا الهدف بنفس التوجه حتى عام 2015.

21. تمثل نسبة المقاعد التي تحتلها المرأة في البرلمان أو مجلس الأمة مؤشراً للتمكين السياسي لها. وكما هو معروف فقد مارست دولة الكويت نظام الحكم الديموقراطي منذ استقلالها عام 1961 ولها مجلس أمة وطني ينتخب أعضاؤه بطريقة دورية في انتخابات حرة وشفافة ونزيهة حسب القوانين والضوابط المرعية في مثل هذه العمليات الانتخابية [12]. ولعوامل قانونية وثقافية وتاريخية لم تكن حقوق الانتخابات شاملة لكل المواطنين حيث استبعدت المرأة من العملية السياسية حتى مايو 2005. وعلى هذا الأساس فإنه لم يكن للمرأة الكويتية حصة في مجلس الأمة منذ الاستقلال.

22. في يوم 16 مايو 2005 وافق مجلس الأمة الكويتي على منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية وذلك بتعديل قانون الانتخابات. وصدر هذا الإنجاز التاريخي في القانون رقم 17 لعام 2005 بتوقيع سمو نائب الأمير وسمو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بتاريخ 4 يونيو 2005. وعلى الرغم من الإنجاز الضخم فيما يتعلق بالتمكين السياسي للمرأة هناك حاجة لتوخي الحذر فيما يتعلق بهذا المؤشر: بمعنى أنه لا يوجد تأكيد بأن يرتفع عدد النساء في مجلس الأمة في المرحلية الحالية، رغم وجود السند القانوني، وذلك لتحكم العوامل الثقافية، وطبيعة السجال السياسي، في تحديد نتائج العملية الانتخابية التنافسية.

---

12 لنبذة مختصرة عن تاريخ الديموقراطية والدستور في الكويت أنظر موقع مجلس الأمة، www.alommah.gov.kw.

الغاية (4): تخفيض معدل وفيات الأطفال:

23. يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشراً تجميعياً للحالة الصحية للأطفال وتفضل منظمة اليونيسيف استخدام معدل وفيات الأطفال ممن هم دون الخامسة كمؤشر تجميعي للحالة الصحية عامة. وتحت هذا المفهوم يتطلب هدف وفيات الأطفال تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015. هذا وقد تم اختيار ثلاثة مؤشرات لمتابعة تحقيق هذا الهدف هي: مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛ ومعدل وفيات الرضع؛ ونسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة. ويلاحظ في هذا الصدد أنه فيما يتعلق بمؤشر التحصين ضد الحصبة ستستخدم طريقة "الإقلال من الفجوة" وذلك على اعتبار أن النسبة المرغوبة في هذا الصدد تتطلب تحصين جميع الأطفال. هذا ويورد الجدول رقم (3) المعلومات المطلوبة والنتائج.

جدول رقم (3): مؤشرات وفيات الأطفال في دولة الكويت

التفاصيل	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	معدل وفيات الرضع	نسبة الأطفال عمر سنة المحصنين ضد الحصبة
قيمة المؤشر 1993	12.9	11.2	95.4(1994)
قيمة المؤشر 2003	9.9	8.2	97.4
معدل التغير السنوي المطلوب (%)	3.1-	3.1-	4.8
معدل التغير السنوي الفعلي (%)	2.3-	2.7-	4.8
حالة الإنجاز	يمثل تحدياً	يمثل تحدياً	يمكن تحقيقه

24. وكما يوضح الجدول فقد بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 13 لكل ألف عام 1993 وانخفض ليبلغ 9.9 لكل ألف في عام 2003 مسجلاً معدلاً سنوياً للانخفاض بلغ 2.3 في المائة. هذا ويبلغ المعدل المطلوب لتخفيض معدل وفيات الأطفال حسب الأهداف الإنمائية للألفية 3.1 في المائة سنوياً، مما يعني أن تحقيق هذا الهدف يمثل تحدياً يستدعي أن تقوم دولة الكويت ببذل جهود إضافية في مجال صحة الأطفال. وبحلول عام 2015، بالارتكاز على عام 1993، ينبغي أن يكون معدل وفيات الأطفال 8.6 لكل ألف. ولا بد من التنويه هنا إلى أنه على ضوء المعدلات المتدنية لوفيات الأطفال التي تحققت فإن التقدم المستقبلي في هذا المؤشر ربما اعتمد على التطورات المستقبلية في العلوم الطبية والتحسن في نوعية الرعاية الصحية.

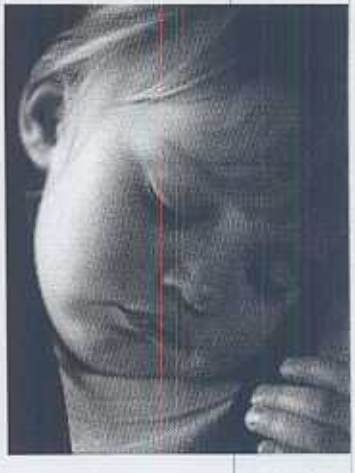

25. قدر معدل وفيات الرضع بحوالي 11 في الألف عام 1993 وانخفض إلى 8.2 في الألف عام 2003 مسجلاً بذلك معدلاً للانخفاض السنوي بلغ 2.7 في المائة. هذا ويبلغ المعدل المطلوب لتخفيض معدل وفيات الرضع 3.1 في المائة سنوياً، مما يعني أن تحقيق هذا الهدف يمثل تحدياً يستدعي أن تقوم دولة الكويت ببذل جهود إضافية في مجال صحة الرضع. وبحلول عام 2015، بالارتكاز على عام 1993،

ينبغي أن يكون معدل وفيات الرضع 7.5 لكل ألف. ولا بد من التنويه هنا أيضاً إلى أنه على ضوء المعدلات المتدنية لوفيات الرضع التي تحققت فإن التقدم المستقبلي في هذا المؤشر ربما اعتمد على التطورات المستقبلية في العلوم الطبية.

26. قدرت نسبة الأطفال عمر سنة الذين تم تحصينهم ضد الحصبة بحوالي 95.4% عام 1994 ارتفعت لتصل 97.4% عام 2003 مسجلة بذلك معدلاً للزيادة السنوية بلغ 4.8 في المائة، وهو معدل يساوي المعدل المطلوب لتحقيق الهدف، ارتكازاً على عام 1994.

27. على الرغم من التحدي الذي يفرضه مؤشري وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الرضع، وعلى ضوء الاكتشافات المتسارعة في العلوم الطبية، يصبح من المعقول القول بأن دولة الكويت تجد نفسها مؤهلة لتحقيق الهدف الإنمائي للتنمية في مجال صحة الأطفال.

الغاية (5): الارتقاء بمستوى صحة الأم:

28. يتطلب تحقيق هذه الغاية تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015. هذا وقد تم اختيار مؤشرين لمتابعة تحقيق هذا الهدف هما معدل الوفيات النفاسية ونسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة. وكما هو معروف يقصد بمعدل الوفيات النفاسية عدد وفيات النساء لأسباب تتعلق بالحمل لكل مائة ألف مولود حي. هذا ويوفر الجدول رقم (4) المعلومات المطلوبة والنتائج فيما يتعلق بهذا الهدف.

جدول رقم (4): مؤشرات صحة الأم في دولة الكويت

التفاصيل	معدل الوفيات النفاسية	نسبة الولادات في حضرة موظفي صحة مدربين
قيمة المؤشر 1993	7.3 (1995)	100
قيمة المؤشر 2003	3.5	100
معدل التغير السنوي المطلوب (%)	3.8-	لا ينطبق
معدل التغير السنوي الفعلي (%)	6.7-	لا ينطبق
حالة الإنجاز	يمكن تحقيقه	تم تحقيقه

29. يوضح الجدول أن معدل الوفيات النفاسية يتوفر لعام 1995 كسنة ارتكازية حيث بلغ 7.6 امرأة لكل مائة ألف مولود حي، وأنه قد انخفض إلى 3.5 امرأة لكل مائة ألف مولود حي في عام 2003، مسجلاً بذلك معدلاً للانخفاض السنوي بلغ 6.7 في المائة. هذا ويبلغ معدل الانخفاض السنوي المطلوب 3.8 في المائة. على أساس هذا الأداء يمكن تحقيق هدف خفض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع من مستواه الذي كان سائداً عام 1995 وذلك بحلول عام 2015. وارتكازاً على عام 1995 ينبغي على دولة الكويت تحقيق معدل الوفيات النفاسية ليبلغ 1.9 امرأة لكل مائة ألف مولود حي بحلول عام 2015.

30. تفصح المعلومات المتوفرة أن كل الولادات في دولة الكويت تتم في حضرة موظفين مدربين ومتخصصين من وزارة الصحة وأن هذا الوضع قد تحقق منذ عام 1993 وربما قبل ذلك. ويعكس الجدول ذلك في شكل إنجاز بنسبة 100 في المائة لسنتي المقارنة. وعلى أساس هذه الملاحظات على المؤشرات المدرجة في الجدول ربما كان من الواضح أن هدف صحة الأم قد تحقق في دولة الكويت.

الغاية (6): مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض:

31. تحت هذه الغاية تم تحديد هدفين فرعيين. يتطلب الهدف الأول وقف إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) بحلول عام 2015، بينما يتطلب الهدف الثاني وقف إنتشار الملاريا وغيرها من الأمراض بحلول عام 2015 والعمل على انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ. هذا ولقياس التقدم نحو تحقيق الهدف الأول تم إختيار ثلاثة مؤشرات هي معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدي الحوامل اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة ومعدل انتشار استخدام الغطاء الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل،[13] وعدد الأطفال الذين تيتموا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). ولقياس التقدم نحو تحقيق الهدف الثاني تم إختيار أربعة مؤشرات هي معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا، ونسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها، ومعدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل)، ونسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة.

32. وكما لاحظ تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) أن المؤشرات المتعلقة بفيروس نقص المناعة لا تتوفر بطريقة قابلة للتحليل، إلا أن مؤسسة الايدز العالمية التابعة للأمم المتحدة قد قامت بتقييم الوضع لعام 2004 في "صحيفة حقائق إحصائية طبية حول فيروس نقص المناعة البشرية" في موقع المؤسسة في الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).[14] هذا ويلاحظ أن صحف الحقائق الطبية يتم إعدادها بواسطة مؤسسة الايدز ومنظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الحكومات والمعاهد البحثية، كما يلاحظ أنه في حالة دولة الكويت لم تختلف المعلومات المحدثة عن تلك التي تم استخدامها في وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003).

33. توضح صحيفة الحقائق الإحصائية الطبية حول الايدز لعام 2004 لدولة الكويت أنه ومنذ عام 1992 يتم الكشف على عينة يتراوح حجمها بين 500 إلى 800 امرأة سنوياً ولم يعثر على أي إصابة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). وفي عام 2000 ومن بين 417 امرأة حاملا تم الكشف عنهن لم تكن هناك إصابة بينما كان معدل الإصابة في أوساط المتبرعين بالدم حوالي 0.01. هذا

---

13 تلاحظ الأمم المتحدة أنه من بين وسائل منع الحمل فإن الغطاء الذكري يعد الوسيلة الوحيدة الفعالة في منع إنتشار فيروس نقص المناعة. هذا ويلاحظ أن معدل استخدام الغطاء الذكري يتم قياسه للنساء المتزوجات وأنه اعتماداً على عدد من العوامل الثقافية ربما كان من الصعوبة تقدير المعدل. هذا ويتوقع في المستقبل أن يوسع قياس مؤشر ليشمل معدل استخدام الغطاء الذكري في الحالات ذات المخاطر المرتفعة بالإصابة وكذلك إضافة مؤشر حول المعرفة، وربما عدم الفهم، بالفيروس في أوساط الشريحة العمرية 15 – 24 سنة.

14 لاحظ تقرير منظمة الايدز العالمية حول الوباء العالمي عام 2004 أنه "وفيما عدا عدد قليل من الأقطار لم يتم تطوير مراقبة ومتابعة الوباء بطريقة منتظمة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك متابعة كافية للحالات في أوساط السكان الأكثر تعرضاً للإصابة"، انظر التقرير في www.unaids.org، ص 34؛ وانظر أيضاً تقرير المنظمة "لحديث المعلومات حول وباء الايدز 2004" على نفس الموقع صفحات 65-68.

ومن بين 417 مريضا بالأمراض الجنسية المعدية كانت هناك حالة واحدة للإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أنه بينما كان معدل الإصابة في أوساط مدمني المخدرات الذين يستخدمون الحقن حوالي واحد في المائة في الأعوام 1993 و 1996 لم تكن هناك إصابة في عينة من 193 من المدمنين عام 2000. وفي عام 1999 اكتشفت أربعة إصابات في عينة من 764 من المساجين الذين تم الكشف الطبي عليهم، بينما لم تكن هناك إصابة في أوساط عينة تتكون من 1503 من المسجونين عام 2000. وعلى أساس هذا المعلومات يمكن القول بأن دولة الكويت قد تمكنت من حماية سكانها من إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز).[15]

34. فيما يتعلق بمؤشرات الملاريا والأمراض الأخرى يلاحظ أن دولة الكويت تعتبر بلداً خالياً من الملاريا ومن ثم تأخذ المؤشرات المعنية قيمة صفر مثلها في ذلك مثل قيمة المؤشرين المتعلقين بمكافحة الدرن الرئوي (السل).

35. على أساس هذا الملاحظات يصبح من المعقول القول بأن في إستطاعة دولة الكويت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) ليس فقط بحلول عام 2015 وإنما بطريقة دائمة.

الغاية (7): كفالة الاستدامة البيئية:

36. تحت هذه الغاية تم تحديد ثلاثة أهداف. يتطلب الهدف الأول منها إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية. اختيرت خمسة مؤشرات لقياس التقدم نحو تحقيق الهدف هي نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات والمنطقة الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي والطاقة المستخدمة (المكافئة لكيلو جرام من النفط) لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادلة القوة الشرائية) وإنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستهلاك غازات الكلوروفلورو كربون المسببة لنفاذ طبقة الأوزون ونسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب. ويتطلب الهدف الثاني تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015. هذا وقد اختير مؤشر واحد لقياس التقدم نحو تحقيق هذا الهدف هي نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية والريفية. والهدف الثالث، وهو هدف تمت صياغته لمستوى العالم، يتطلب تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من قاطني الأحياء الفقيرة. وقد اختير مؤشران لقياس التقدم نحو تحقيق هذا الهدف هما نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة ونسبة الأسر المعيشية المستفيدة من السكن المضمون.

37. لقد تم تحقيق هدف إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسة دولة الكويت وبرامجها القطرية في عام 1995 عندما تأسست الهيئة العامة للبيئة بالقانون رقم (21) لعام 1995 كما عدل بالقانون رقم

15 بلغ إجمالي عدد حالات الايدز المبلغ عنها خلال الفترة (1990-2001) 64 حالة تزايدت من حالة واحدة عام 1990 إلى أعلى عدد لها بلغ 19 حالة عام 1998وانخفضت بعد ذلك إلى 12 حالة عام 2000 و 5 حالات عام 2001.

(16) لعام 1996، حيث أنيط بالهيئة العامة للبيئة وظيفة الحفاظ على البيئة. هذا وقد أسبغ التشريع المؤسس للهيئة أهمية مؤسسية مرتفعة وذلك بالنص على أن يرأس النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء المجلس الأعلى للبيئة. هذا ويلاحظ أن من بين الأربعة مؤشرات التي اختيرت لقياس التقدم نحو تحقيق هذا الهدف هناك مؤشران لا ينطبقان على حالة دولة الكويت. وفق التصنيفات العالمية، وبالأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي لدولة لكويت ومساحتها، فإن نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات تساوي صفراً. غير أن المنطقة الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي تشكل نسبة لا تذكر من مساحة دولة الكويت.[16]

38. للمؤشر الثالث، الطاقة المستخدمة لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي والذي يتم قياسه بالكيلوجرام المكافئ للنفط لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بالمكافئ الشرائي للدولار ؛ وللمؤشر الرابع وهو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، يوفر الجدول رقم (5) المعلومات المطلوبة والنتائج.[17]

جدول رقم (5): مؤشرات الطاقة المستخدمة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في دولة الكويت

التفاصيل	الطاقة المستخدمة (كيلوجرام للدولار)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن للفرد)
قيمة المؤشر 1993	0.36	16.4
قيمة المؤشر 2001	0.46(2000)	21.3
معدل التغير السنوي المطلوب (%)	انخفاض	انخفاض
معدل التغير السنوي الفعلي (%)	3.5	3.7
حالة الإنجاز	تحدي أساسي	تحدي أساسي

39. توضح المعلومات المتوفرة في شكل سلاسل زمنية من برنامج الأمم المتحدة للبيئية أن مؤشر الطاقة المستخدمة قد اتسم بالتذبذب خلال الفترة منذ 1990. هذا ولسنوات المقارنة المستخدمة في التحليل ارتفع مؤشر الطاقة المستخدمة من 0.36 كيلوجرام من مكافئ النفط لكل دولار بالمكافئ الشرائي في عام 1993 إلى 0.59 كيلوجرام عام 2000. ويوضح الجدول، حسب هذه المعلومات، أن مؤشر الطاقة المستخدمة قد سجل معدلاً للارتفاع السنوي بلغ 3.5 في المائة في حين أن الاستدامة البيئية تتطلب انخفاضاً في قيمته. وعليه فإن تحقيق تقدم في هذا المجال يمثل تحدياً رئيسياً.[18]

40. كذلك الحال يوضح مصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المؤشر الرابع، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، قد اتسم بالتذبذب خلال الفترة منذ عام 1990. وعلى أساس هذه المعلومات يوضح الجدول أن المؤشر قد سجل معدلاً للزيادة السنوية بلغ 3.7 في المائة في حين أن الاستدامة البيئية تتطلب انخفاضاً في قيمته. وعليه فإن تحقيق تقدم في هذا المجال يمثل تحدياً رئيسياً.[19]

---

16 أنظر موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة: www.geodata.grid.unep.ch فيما يتعلق بالمناطق الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي
رصدت 3 حدائق بحرية وحديقة وطنية و 14 محمية طبيعية و 4 مناطق محمية وحديقتان ومحمية علمية.

17 أخذت المعلومات من موقع برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة http://geodata.unep.ch.

18 في هذا الصدد يلاحظ أن "تقرير الغايات الإنمائية للألفية 2005" الصادر عن الأمم المتحدة قد أورد في صفحة 31 أن هناك تقدماً "في تحسين كفاءة استخدام الطاقة والحصول على تقنيات نظيفة ووقود نظيف".

19 في هذا الصدد يلاحظ أن "تقرير الغايات الإنمائية للألفية 2005 " الصادر عن الأمم المتحدة قد أورد في صفحة 32 أن "الدول الغنية تفرز معظم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون" بمتوسط بلغ 12.6 طن للفرد عام 2002.

41. كما لاحظ تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) فيما يتعلق بالمؤشر الخامس فإن نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب قد ظلت صفراً لمدى زمني طويل وذلك للطبيعة الحضرية للمجتمع الكويتي ولكون دولة الكويت بلد منتج للنفط مما يعني توفر الوقود غير الصلب للسكان. ومما يمكن إعتباره أكثر أهمية هو ملاحظة أن موقع دولة الكويت في إقليم صحراوي ليس به غابات يعني أنه ليس هناك مغزى لاستخدام الوقود الصلب كمهدد للبيئة.

42. يتطلب الهدف الثاني تحت هذه الغاية تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015 حيث تم اختيار مؤشر واحد ليعكس التقدم المحرز لتحقيق الهدف وهو نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية والريفية. وكما لاحظ تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) فقد ظلت نسبة الأشخاص الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة 100% لزمن طويل.

43. يتضح أن الهدف الفرعي الثالث تحت هذه الغاية، حول تحقيق تحسن كبير بحلول عام 2020 في معيشة ما لا يقل عن مائة مليون من قاطني الأحياء الفقيرة، قد تمت صياغته بطريقة معممة وأن ملائمته لدولة الكويت محدودة للغاية. على الرغم من ذلك، يمكن استخدام المعلومات حول توزيع السكان حسب نوع المسكن للاستدلال على مؤشر نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة. هذا وقد وفر تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) هذه المعلومات التي استندت على بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية. ووفق هذه المعلومات يعيش 97% من الأسر الكويتية في مساكن تتمتع بمرافق صحية محسنة.

44. وأخيراً، فيما يتعلق بنسبة الأسر المعيشية المستفيدة من السكن المضمون فقد لاحظ تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003) أن 99.7% من الأسر الكويتية تمتعت بمثل هذا السكن وذلك حسب الحالة في 31 ديسمبر 2002، وأوضح التقرير أن 86.9% يعيشون في منازل، و 11.6% في شقق حديثة و 1.2% يعيشون في منازل تقليدية وملاحق سكنية.[20]

20 لمصدر هذه المعلومات أنظر تقرير وزارة التخطيط والبرنامج الإنمائي (2003، صفحة 13).

الغاية (8): إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:

45. في الصياغة الأصلية لهذه الغاية تم تحديد سبعة أهداف فرعية. من بين هذه الأهداف هناك هدف واحد يمكن اعتباره قابلاً للتطبيق بشكل عام ألا وهو الهدف المعني في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد وبالقابلية للتنبؤ به وبعدم التمييز. إلا أنه وبسبب من عدم وضوح صياغة الهدف لم يتم اختيار مؤشرات له تمكن من متابعة السعي نحو تحقيقه. هذا وقد تمت صياغة بقية الأهداف الستة لتأخذ في الاعتبار التعامل مع مجموعات الأقطار أو أقاليم العالم (كالإحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً والدول غير المطلة على البحار) أو التعامل مع قضايا بعينها (كمسألة ديون الدول النامية والبطالة والمخدرات واستخدام التقنيات في الدول النامية). هذا وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات الغاية الثامنة لا تزال تحت التنقيح وتشمل مجموعة المؤشرات الحالية على 17 مؤشراً صنفت على مجموعات عريضة تعني بالمساعدات الخارجية (5 مؤشرات) والوصول إلى الأسواق (4 مؤشرات) والديون (4 مؤشرات) وأخرى (4 مؤشرات).

46. وفي تقريرها عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2005 أعادت الأمم المتحدة التأكيد على أن الهدف المحوري للتنمية يتمثل في الإقلال من الفقر: "في قلب الأهداف الإنمائية للألفية يكمن فهم أن محاربة الفقر تمثل تعهداً جماعياً وأن كل الأقطار لديها مصلحة في النتائج. وبينما تقع المسئولية الأولية لتحقيق الأهداف على عاتق الدول النامية إلا أن الدعم الدولي يلعب دوراً حرجاً، خصوصاً فيما يتعلق بدعم الدول الأكثر فقراً وتلك الدول المعزولة جغرافياً" [21]. وعليه اعتبر تدفق المساعدات الخارجية نحو الدول الأكثر فقراً وحرية التجارة للدول ذات الدخل المتوسط من أهم جوانب هذا الدعم.

47. وبملاحظة أن دولة الكويت تعتبر دولة مانحة للعون منذ 1961، أضحى من الممكن القول أن أكثر المؤشرات ملائمة هو مؤشر المساعدات الإنمائية التي تقدمها للدول النامية كنسبة من الدخل القومي[22]. هذا وحسب المعلومات المتاحة تذبذبت نسبة المساعدات الإنمائية للدخل القومي الكويتي بطريقة ملحوظة منذ عام 1990 حيث حققت أعلى مستوى لها بلغ 5% في عام 1990 وانخفضت إلى 0.22% في عام 2003. هذا وقد بلغ المتوسط العام للمساعدات الإنمائية الرسمية الكويتية للفترة 1990-2003 حوالي 1.31% من الدخل القومي بانحراف معياري بلغ 1.2 نقطة مئوية. وتعني هذه المعلومات أن المتوسط العام للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها دولة الكويت كنسبة من دخلها القومي يساوي حوالي ضعف النسبة التي حددتها الأمم المتحدة والتي تبلغ 0.7% من الدخل القومي للأقطار المتقدمة.

---

21 ترجمة لما جاء في صفحة 36 من التقرير المذكور.

22تعرف مساعدات التنمية الرسمية بأنها صافي الدفعيات من القروض الميسرة (بعد تسديد أصول القروض) والمنح التي تنفذها الوكالات الرسمية للعون والمؤسسات متعددة الأطراف لدفع عجلة التنمية والارتقاء بمستوى الرفاه الاقتصادي في الدول والأقاليم النامية. وتشتمل مساعدات التنمية الرسمية على القروض التي يكون عنصر المنحة فيها 25% على أقل تقدير (محسوبا على أساس سعر خصم 10 في المائة). هذا وتعتبر لجنة مساعدات التنمية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أهم مصدر للمعلومات حول مساعدات التنمية الرسمية.

وعلى الرغم من اتجاه نسبة المساعدات الكويتية للانخفاض إلا أنه ينبغي ملاحظة أن مشاركة دولة الكويت كدولة مانحة في عملية إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تعد مشاركة نشطة ويعتد بها [23].

48. وفيما يتعلق بهذه الغاية فمن المهم الملاحظة أن دولة الكويت قد قامت بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كوكالة متخصصة لمنح المساعدات الإنمائية للدول النامية منذ عام 1961. هذا وقد وسع الصندوق الكويتي عملياته لتشمل كل الدول النامية منذ عام 1974. وحسب الحالة في الأول من أغسطس 2005 بلغ حجم التزامات قروض الصندوق 11.8 بليون دولار أمريكي لفائدة 101 قطراً. هذا وقد كان توزيع الأقطار حسب مجموعات الدول النامية كما يلي: 16 قطراً عربياً (بإجمالي قروض بلغت 6.1 بليون دولار)، 18 قطراً من شرق وجنوب آسيا والباسفيك (2.5 بليون دولار) ؛ 16 قطراً من وسط آسيا وأوربا (0.8 بليون دولار) ؛ 19 قطراً من غرب أفريقيا (1.2 بليون دولار) ؛ 11 قطراً من أمريكا اللاتينية والكاريبي (0.3 بليون دولار) ؛ و 21 قطراً من وسط وجنوب وسرق أفريقيا (0.9 بليون دولار) 24.

ثالثاً: التحديات:

49. يمكن اعتبار أن التحليل الوارد في القسم (ثانياً) من هذا التقرير قد أوضح أن دولة الكويت تجد نفسها في وضع سيمكنها من تحقيق معظم الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وفي حقيقة الأمر فقد أوضح التحليل أن دولة الكويت قد تمكنت من تحقيق عدد من هذه الغايات قبل حلول الموعد المحدد. وللمساعدة في استيعاب هذه النتيجة يقدم الجدول رقم (6) ملخصاً لنتائج التحليل على أساس حالة الإنجاز لمختلف المؤشرات تحت كل غاية من الغايات.

50. ويلاحظ، من وجهة النظر المنهجية، أنه ولعدد من الغايات يسهل الوصول إلى تقييم إجمالي وذلك للغايات التي تم لها تحديد هدف فرعي واحد ومؤشر واحد. بالنسبة لبعض الغايات الأخرى يتطلب التقييم الإجمالي إعطاء أوزان للأهداف الفرعية وللمؤشرات أيضا. وفي غياب آلية موضوعية لإعطاء الأوزان المركبة فلا سبيل لتقييم إمكانية تحقيق الغايات سوى استخدام الأحكام النوعية. والملخص الوارد في الجدول رقم (6) يتضمن أوزانا ضمنية، وللقراء الحق في محاولة التعرف عليها استناداً على التحليل الذي ورد في النص.

---

23 لقد تم إعادة التأكيد على التزام الكويت بمساعدة الدول النامية في كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء في قمة الجنوب الثانية لمجموعة الـ 77 والصين التي انعقدت في الدوحة بقطر خلال الفترة 14-16 يونيو 2005. ففيما يتعلق بالنظام الدولي الجديد لاحظ سموه "وفي هذا السياق، فإننا نؤكد على أهمية تأمين التمويل من أجل التنمية والوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدات الانمائية، وعلى ضرورة احترام دول الشمال لالتزاماتها من خلال تخصيص سبعة أعشار بالمائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة في التنمية العالمية. لقد أدركت دولة الكويت منذ استقلالها أهمية التنمية في منطقة الجنوب وضرورة دعمها بالوسائل المتاحة وترجمة هذا الإدراك من خلال دعم مشاريع التنمية في معظم البلدان النامية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، والذي امتدت مساعداته لأكثر من 101 دولة في مختلف أنحاء العالم بما تجاوز اثني عشر مليار دولار، حيث فاق حجم تلك المساعدات النسبة المتفق عليها دوليا".

24 أنظر موقع الصندوق الكويتي في الشبكة الدولية للمعلومات www.kuwait-fund.org. بالإضافة إلى مساعدات التنمية الرسمية، من خلال الصندوق الكويتي، تفخر الكويت بحقيقة أن عدداً من مؤسساتها الخيرية تعمل في مجال جمع الأموال لمساعدة شعوب الدول النامية. فعلى سبيل المثال توضح مذكرة رسمية غير منشورة أن جمعية الهلال الأحمر الكويتية قد تمكنت منذ عام 2002، من جمع 5.4 مليون دولار لصالح الشعب الفلسطيني. كذلك، ولنفس الجهة، تمكنت اللجنة الشعبية لجمع التبرعات من تقديم مساعدات مالية لمختلف الأغراض بلغت في جملتها 31.3 مليون دولار أمريكي وذلك حتى 31 ديسمبر 2002.

جدول رقم (6): حالة إنجاز الغايات الإنمائية للألفية في دولة الكويت: ملخص

الغاية الإنمائية للألفية	إجمالي عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستخدمة	مؤشرات تحققت	مؤشرات يمكن تحقيقها	مؤشرات تمثل تحدياً	حالة الإنجاز
1. القضاء على الفقر المدقع والجوع	5	3	3	-	-	تحققت
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	3	3	1	1	1	يمكن تحقيقها
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	4	4	1	2	1	تمثلتحدياً
4. تخفيض معدلات وفيات الأطفال	3	3	-	2	1	يمكن تحقيقها
5. الارتقاء بمستوى صحة الأم	2	2	1	1	-	تحققت
6. مكافحة فيروس الايدز والملاريا والأمراض	7	4	4	-	-	يمكن تحقيقها
7. كفالة الاستدامة البيئية	8	8	5	1	2	تمثل تحدياً
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	1	1	1	-	-	تحققت

51. في الجدول أعلاه تم استنباط الغايات التي تمثل تحدياً يواجه دولة الكويت على أنها تلك المتعلقة "بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" و "كفالة الاستدامة البيئية".

52. يمكن تحقيق هدف "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" بحلول 2015 وذلك فيما يتعلق بمؤشرات المساواة في التعليم وحصة المرأة من الوظائف في القطاع غير الزراعي. ويتمثل التحدي فيما يتعلق بمؤشر التمكين السياسي للمرأة. وبعد الإنجاز التاريخي بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، واعتماداً على تفاعلات الممارسات الديموقراطية في البلد، تبقى الأيام وحدها كفيلة لتوضح ما إذا كان سيتم تغطية هذه الفجوة السياسية بحلول عام 2015. وبينما لا توجد ضمانات لارتفاع حصة النساء في البرلمان من مستواها الحالي إلا أن الطريق قد أصبح معبداً لحدوث مثل هذا الارتفاع.

53. يذكر من التحليل في القسم الثاني من هذا التقرير أن معظم المؤشرات التي تم تحقيقها تحت غاية كفالة الاستدامة البيئية قد ارتبطت بالموقع الجغرافي للقطر وبالمرحلة التنموية المتقدمة التي حققها. بالإضافة إلى ذلك فإن المؤشرين الذين يمثلان تحدياً لهما طبيعة عالمية كما أنهما منحازان ضد الهيكل الإنتاجي لاقتصاد يعتمد على النفط. على هذا الأساس يمكن فهم التحدي المتبقي على أنه يكمن في إدماج مباديء التنمية المستدامة في سياسات وبرامج القطر والتقليل من الفاقد في الموارد البيئية. وكما لاحظ التحليل فقد تم تهيئة التركيبة المؤسسية لتحقيق هذا الهدف بتأسيس الهيئة العامة للبيئة عام 1995. وستعتمد مقدرة الهيئة العامة للبيئة على تحقيق الهدف المنشود على تعاون الوزارات المتخصصة والصناعات العاملة في القطاع الخاص. إلا أنه ونسبة لاعتماد النشاط الإقتصادي في القطر على الصناعات النفطية فسيظل التحدي حقيقياً فيما إذا ستتمكن الهيئة العامة للبيئة من التأثير على المستويات المرتفعة لمؤشري الطاقة المستخدمة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.د

جدول ملحق رقم (١٨.١): المؤشرات

المؤشر	1993	2003	المصدر
1نسبة السكان الذين يقل دخلهم عندولار في اليوم (%)	0	0	مسح الدخل و الإنفاق العائلي 1999/2000؛ وزارة التخطيط
2.نسبة فجوة الفقر (%)	0	0	مسح الدخل و الإنفاق العائلي 1999/2000؛ وزارة التخطيط
3.حصة أفقر خمس سكاني من الاستهلاك (%)	7.99	8.5	مسح الدخل و الإنفاق العائلي 1986 /87و1999/2000؛ وزارة التخطيط
4. شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن (أقل من 5 سنة)	-	-	غير متوفر
5. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الطاقة الغذائية	-	-	غير متوفر
6.صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي	•87.4	89.1	وزارة التربية
7.نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول و يصلون الصف الخامس	•94.8	97.5	وزارة التربية
8.معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة للفئة العمرية 15-24 سنة	98.4	99.9	وزارة التخطيط
9.نسبة البنات إلى البنين في:			
التعليم الابتدائي	99.7	102.5	وزارة التربية
التعليم الثانوي	109.9	124.1	
التعليم العالي	216.1	145.2	
10. نسبة الإناث للذكور الذين يلمون بالقراءة و الكتابة للفئة 15-24 سنة	97.6	99.2	وزارة التخطيط
11. حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي	31	39.3	وزارة التخطيط
12. نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية	0	0	معلومات عامة
13. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	12.9	9.9	وزارة الصحة
14. معدل وفيات الرضع	11.2	8.2	وزارة الصحة
15. نسبة الأطفال عمر سنة المحصنين ضد الحصبة	•95.4	97.4	وزارة الصحة
16.معدل الوفيات النفاسية	•7.6•	3.5	وزارة الصحة
17.نسبة الولادات التي جرى تحت إشراف موظفي الصحة من ذوي المهارة	100	100	وزارة الصحة
18. نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل 15-24 سنة	0	0	موقع منظمة الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية www.unaids.org
19. معدل انتشار الغطاء الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل	-	-	موقع منظمة الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية www.unaids.org
20.عدد الأطفال اليتيمين بسبب فيروس نقص البشرية	0	0	موقع منظمة الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية www.unaids.org
21. معدلات انتشار وفيات الملاريا	0	0	www.who.org
22.نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية و العلاج	0	0	وزارة الصحة
23. معدل انتشار وفيات التدرن الرئوي (السل)	0	0	وزارة الصحة

24.نسبة حالات السل التي اكتشفت و تم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة	0	0	وزارة الصحة
25. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات	0	0	برنامج الأمم المتحدة للبيئة http://geodata.grid.unep.ch
26. المنطقة المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي	-	-	برنامج الأمم المتحدة للبيئة http://geodata.grid.unep.ch
27. الطاقة المستخدمة (المكافئة لكيلوجرام من النفط) لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي	0.36	0.46	برنامج الأمم المتحدة للبيئة http://geodata.grid.unep.ch
28. إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	16.4	21.3	برنامج الأمم المتحدة للبيئة http://geodata.grid.unep.ch
29. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب	0	0	معلومات عامة
30. نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على مصدر محسن للمياه	100	100	وزارة التخطيط
31. نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة	100	100	وزارة التخطيط
32. نسبة الأسر المعيشية المستفيدة من السكن المضمون	100	100	وزارة التخطيط
33. المساعدات الإنمائية المقدمة للدول النامية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي	1.4	0.2	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرين , (2004). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الكويت.

ملحوظة:

- لا يوجد
- * سنة 1994
- ** سنة 1995